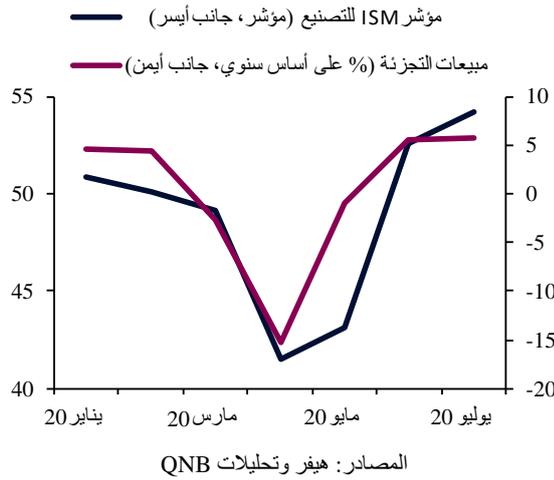


إطلاق تحفيزات مالية أمريكية إضافية ما بين 1.5 و2 ترليون دولار يتأخر لكن لا يزال مرتقباً

المحلية. لذلك، إذا لم يتم تمرير حزمة التحفيز الإضافية هذه، فإنها ستهدد بعرقلة الانتعاش الذي شهدناه حتى الآن (انظر الرسم البياني أدناه).

قطاعي التجزئة والتصنيع في الولايات المتحدة



ثانياً، نتوقع التوصل إلى اتفاق في سبتمبر. تنتهي السنة المالية الفيدرالية في نهاية سبتمبر، وعندها ستغلق الحكومة جزئياً دون ميزانية إنفاق جديدة. وهذه نتيجة يرغب الطرفان، على الأرجح، في تجنبها، لذلك نتوقع التوصل إلى اتفاق في أوائل سبتمبر. وتم تأجيل حزمة التحفيز بسبب الخلاف الحالي في السلطة التشريعية. كما أن التأخير الإضافي يعني أيضاً أنه قد لا يكون هناك وقت كافٍ للسياسات للتأثير على الاقتصاد قبل الانتخابات، مما قد يقلل من دعم الجمهوريين. ومع ذلك، هناك مخاطر تتمثل في قيام الديمقراطيين بتأجيل المساعدات الإضافية إلى ما بعد الانتخابات، حيث قد ينتظرون على أمل رئاسة بايدن التي قد تؤدي إلى دعم مالي أكبر.

ثالثاً، نتوقع أن يبلغ حجم التحفيز ما بين 1.5 و2 ترليون دولار أمريكي تقريباً. يناقش الديمقراطيون حزمة واسعة النطاق تضيف ما يصل إلى 2 ترليون دولار أمريكي. من ناحية أخرى، يجادل الجمهوريون بأن الانتعاش الأخير لا يبرر حزمة بهذا الحجم، لذا فهم يدفون نحو إطلاق حزمة أصغر بقيمة 1 ترليون دولار أمريكي. وفي ظل زيادة تأخير الاتفاقية والتنفيذ، يبدو من المرجح أن يزداد الحجم الإجمالي للحزمة. ويؤيد كلا الحزبين الآن إجراءات التحفيز، والتي يمكن أن تضيف وحدها 300 إلى 600 مليار دولار أمريكي إلى الحجم الإجمالي للحزمة، علاوة على التوقعات السابقة البالغة 1 ترليون دولار أمريكي. في الواقع، يبدو أن الأسواق تتوقع تحفيزات مالية كبيرة

دفعت جائحة فيروس كورونا الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ تدابير مالية لدعم اقتصاداتها. حتى الآن، أنفقت حكومة الولايات المتحدة حوالي 3 تريليون دولار أمريكي من أجل تحفيز الطلب وحماية الأفراد والشركات من الإفلاس (انظر الجدول أدناه). ومع ذلك، فإن استمرار الجائحة وتأثيرها الاقتصادي يعني أنه من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من التحفيز للحيلولة دون تلاشي التعافي.

حزمات التحفيز المالي في الولايات المتحدة (مليار دولار أمريكي)

مليار دولار	إجراءات السياسة المالية	تاريخ
50	قروض بأسعار فائدة منخفضة للشركات	11 مارس
50	إعلان حالة الطوارئ الوطنية وتحرير التمويل الحكومي	13 مارس
100	تمرير الكونغرس لحزمة مالية لتقديم الإجازات المرضية وإجازات رعاية الأطفال	18 مارس
~2,300	"قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مكافحة فيروس كورونا" (CARES Act)	27 مارس
483	برنامج الحماية Paycheck وقانون تعزيز الرعاية الصحية	23 أبريل
1,000-2,000	قانون CARES 2	قيد المناقشة

المصادر: صندوق النقد الدولي، مورغان ستانلي، تحليلات QNB

توقفت النقاشات في الكونغرس بشأن المزيد من الحوافز المالية في إطار قانون "المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مكافحة فيروس كورونا" (قانون CARES 2). رداً على ذلك، أصدر البيت الأبيض عدة أوامر تنفيذية تستهدف الأحكام الرئيسية لقانون CARES 1 التي كان من المقرر أن تنتهي صلاحيتها. ومع ذلك، لا تزال صفقة الكونغرس مطلوبة بسبب التحديات العملية والقانونية المرتبطة بالأوامر التنفيذية. على سبيل المثال، فإن الأوضاع المالية للولايات والحكومات المحلية، التي تتعرض بالفعل لضغوط، ستتعرض لمزيد من الضغط، دون أي مساعدات إضافية. بالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج البطالة التكميلية محدود للغاية من حيث الحجم ويواجه عقبات كبيرة في التنفيذ.

يغطي تحليلنا احتمالية وتوقيت وحجم حزمة التحفيز الأمريكية الجديدة المقترحة.

أولاً، نرى أنه من المرجح تمرير حزمة التحفيز نظراً لوجود اتفاق واسع على الحاجة إلى دعم إضافي، على الرغم من الاختلافات السياسية حول التفاصيل. وبدأت التأخيرات الطويلة في التأثير على دخل الأسر وإنفاق كل من الولايات والحكومات

التنفيذية لتوفير 300 دولار أمريكي في الأسبوع قبل نهاية الشهر وستوفر فقط نصف دعم الدخل الذي توفره السياسة السابقة. ومع ذلك، بمجرد الموافقة عليه، من شأن التحفيز المالي أن يدعم النشاط الاقتصادي، مما يسمح للمرونة والإبداع في قلب الاقتصاد الأمريكي بتعزيز الانتعاش.

على أساس منطق قبول الجمهوريين لحزمة أكبر لدعم الاقتصاد قبل انتخابات نوفمبر.

في غضون ذلك، أصبح الافتقار إلى حزمة تحفيز مالي يشكل عاملاً معيقاً للاقتصاد الأمريكي. ومن المحتمل ألا تبدأ الأوامر

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

لويز بينتو

اقتصادي

هاتف: 4453-4642 (+974)

عبد الرحمن الجهني*

محلل أبحاث

هاتف: 4453-4436 (+974)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير. إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB.